

أكثر من ١٠٠ مندوب في المركز الجديد. وسوف تشكلان معسكراً ناشئاً، وستقدمان مرشحين فقط لاشراكهما في قائمة الكنيست وهما: عضو الكنيست حاييم رايمون، عن دائرة هكفار هاياروك، ويوسي بايلين، عن دائرة مشوف. وهناك أيضاً دائرة «جيل الاستثمار» التي أصبح لها عدة عشرات من الممثلين في المركز الجديد، وهم جميعاً من الشبان الذين يتطلع العديد منهم الى أخذ مكان مضمون في قائمة الكنيست (دافار، ١٩٨٦/٥/٣٠).

وهكذا نرى مما تقدم ان اركان القيادة الحالية لحزب العمل ما يزالون يتمتعون بالسيطرة داخل اللجنة المركزية الجديدة، على الرغم من ارتفاع نسبة الاعضاء الجدد الذين انضموا اليها. كما يلاحظ ان احتمالات العودة الى التنافس على قيادة الحزب ما تزال قائمة، على الرغم من مظاهر الانسجام التي حرصوا على ابرازها خلال المؤتمر. اما قرار توسيع اللجنة المركزية واناطة صلاحية انتخاب اعضاء الكنيست بها فسيؤدي، حسب تعليق صحيفة «دافار» (١٩٨٦/٥/٣٠)، الى نشوء جبهات وتحالفات ومنافسات جديدة داخل اللجنة، وايضاً الى ارتفاع عدد المتنافسين على الاماكن المضمونة خمسة اضعاف (الاماكن المضمونة تتراوح بين ٤٠ - ٥٠ مقعداً في الكنيست).

البرنامج السياسي

بعكس التغييرات التي وصفت بـ «الثورة»، من الصعب ايجاد تغييرات، او حتى تعديلات، كبيرة في كراس قرارات المؤتمر الرابع لحزب العمل الاسرائيلي، لاسباب تتعلق بتركيبة الحزب المؤلفة من جماعات واطراف مختلفة، والواقع السياسي الاسرائيلي الداخلي، منها مشاركته مع الليكود في حكومة وحدة وطنية، الامر الذي يفرض عليه المساومة على مواقف بما يتجاوز المساومة البراغمية التي يفرضها الواقع اليومي، ومحاولته الابقاء على الوضع الراهن في شؤون الدين والدولة لابقاء خياراته مفتوحة مع الاحزاب الدينية.

لذلك ضغط بيرس ومؤيدوه باتجاه انجاز برنامج موجز هو بمثابة «اعلان نوايا» مختصر وغير مثير... ومقلص للغاية، قبل ان يحين موعد المناقشات» (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٤/٤). وتضمن البرنامج الموجز ستة بنود فقط، مقابل ١٤ بنوداً في الوثيقة الاصلية التي اعدتها اللجنة التحضيرية، بعضها دمج مع بنود من الوثيقة الاصلية والبعض الآخر صياغات مؤلفة من البرنامج السابق للحزب، في حين تم شطب عدد من البنود.

وفي المؤتمر، تركز النقاش حول مواضيع ايديولوجية، وحول السياسة الاقتصادية - الاجتماعية لحزب العمل، والاستيطان، والزراعة، واسرائيل على عتبة العام ٢٠٠٠، واداء حكومة «الوحدة الوطنية». وقد اسفرت قرارات المؤتمر عن تغيير طفيف في المواقف السياسية لحزب العمل، وصفه بعض المعلقين بالزحف نحو اليمين؛ حيث تقرر في النقاش السياسي الذي اختتم في اليوم الثاني للمؤتمر، ان تضمن اسرائيل لنفسها، في اثناء مفاوضات السلام مع الاردن، حدوداً قابلة للدفاع عنها بحيث يكون الانتشار الامني لقوات الجيش الاسرائيلي والاستيطان الذي يشمل غور الاردن وشمال غرب البحر الميت وغوش عتسيون وضواحي القدس، تحت السيادة الاسرائيلية في وقت السلام، وبالمقارنة مع البرنامج الانتخابي السابق، وبناء على طلب بيرس، فقد شطب «مجال جنوب قطاع غزة من هذه المناطق» (هارتس، ١٩٨٦/٤/١١).

والجدير بالذكر ان شمعون بيرس كان اقترح في المباحثات التي اجريت داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر شطب هذا البند من الصيغة التي اعدتها لجنة الصياغة، وذلك للحؤول دون تكوين انطباع بان حزب العمل يضع شروطاً للمفاوضات مع الاردن. غير ان بعض اعضاء اللجنة، وفي مقدمهم اعضاء الكنيست سمحا دينتس وميخا حريش وابراهيم كاتس عون، حذروا من هذا الامر، لانه سيؤدي، بالضرورة، الى حال من الغليان بين المستوطنين الذين قامت حكومات المعراخ بارسالهم الى تلك المناطق. وبعد مناقشات مطولة اقترح بيرس الى جانب مؤيدي الضم، وتم تمرير هذا البند باغلبية ٢٢ صوتاً ضد ١٦ (المصدر نفسه ١٩٨٦/٣/٢٥).

خلال مناقشات المؤتمر لهذا البند والاقتراع لاققراره، اقترح مساعده ورئيس الحكومة ومستشاروه مع